

الكتاب الحادي عشر

العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار

أ.د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان
القاهرة، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢، ١١٠ ص
تحليل وعرض د. حسان عبد الله حسان

(١) الكاتب: السيرة والأزمة الحضارية:

الكاتب عبد الحميد أحمد محمد أبو سليمان، من أبناء مكة المكرمة، ولد بها عام ١٩٣٦، حصل على بكالوريوس العلوم السياسية ١٩٥٩ من جامعة القاهرة، وعلى درجة الماجستير من نفس الجامعة عام ١٩٦٣، ثم حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام ١٩٧٣.

بدأ إنتاجه العلمي «بالنظرية الاقتصادية في الإسلام» ١٩٦٠ محاولاً استخلاص مبادئ وفلسفة للاقتصاد الإسلامي من القرآن، ومن السياسات النبوية في العهد النبوي، ثم تناول «نظرية العلاقات الدولية في الإسلام» ١٩٧٣، وحاول في هذا الدراسة استخلاص المنهجية الإسلامية في مجال العلاقات الدولية من خلال إبراز قيم الإسلام الأساسية في العلاقات الإنسانية مع الذات ومع الآخرين وذلك مقارناً بالفلسفات الغربية الماركسية والليبرالية. وفي كتاب أزمة «العقل المسلم» ١٩٩١ اهتم بإدراك ما أصاب العقل المسلم والإجابة على تساؤل: كيفية إعادة منهجيته وتطوره من وحدة المعرفة والعلوم والمعارف في حقائقها العلمية الثابتة إلى توظيفها في ميدان الإصلاح الحضاري الشامل، وتناول في هذا الكتاب قضايا عدة منها «الأصالة الإسلامية» «الجدور التاريخية للأزمة»، «مجالات تصحيح

المسار» «تقويم المنهج التقليدي للفكر الإسلامي ونقده» «منهجية الفكر الإسلامي: القواعد والأسس».

أما كتاب «أزمة الإرادة والوجدان المسلم» ٢٠٠٤، فقد اهتم فيه بتناول «المشروع التربوي»، في الإصلاح والذي أطلق عليه «البعد الغائب في مشروع إصلاح الأمة» وانطلق فيه من مقولة أن مفتاح تغيير الأمة وحركة الإصلاح فيها يبدأ من المشروع التربوي النفسي الوجداني». وهو نفس درب الأنبياء في القرآن الكريم. كما تناول قضايا التعليم الجامعي وإشكالية وحدة المعرفة أو تكاملها كما جاء في «الإصلاح الإسلامي المعاصر.. الثابت والمتغير.. التعليم العالي».

أما في كتابه «الإنسان بين شريعتين» (ط ٢٠٠٧) أوضح فيه أن الإنسان تلتقي فيه الروح والمادة، وأن الإنسان موزع بين الرؤية الكلية الروحية والرؤية الكلية المادية، بين الحق قوة، وبين الحق للقوة، وكيف أن الغرب يتخلى عن الأديان لأسباب تتعلق بالرؤية الخاصة وأخذ بالرؤية المادية التي هي شريعة الغاب، والتي توضح مسار الحضارة المعاصرة المبنية على القومية وعنصرية السلالة.

(٢) السياقات المعرفية / الاجتماعية لموضوع الكتاب:

شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين توجهاً ملحوظاً في الحقل الإسلامي نحو الكتابة في موضوع يتصل بوسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين «الكلمة» و«القوة» المادية، وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية حيث ظهر منذ بداية الثمانينات تنامي ظاهرة العنف من قبل بعض التيارات والجماعات ذات الأيديولوجية الدينية، وأظهرت توجهاً ملحوظاً - أيضاً - في استخدام «القوة» لإحداث تغييرات ما في الأنظمة السياسية العربية التي تعلن تمسكها بـ«العلمانية في نظام الحكم»!

ومن الأدبيات التي ظهرت كرد فعل على هذه المتغيرات الاجتماعية في ميدان

الفكر الإسلامي، ما كتبه يوسف القرضاوي في: «ظاهرة الغلو في التكفير»، «الصحة الإسلامية بين الجحود والتطرف»، «الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم»، وطه جابر العلواني «أدب الاختلاف في الإسلام»، وجودت سعيد «لا إكراه في الدين»، محمد الغزالي «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»، وغيرها من الأدبيات التي كانت نتاجاً معرفياً للطرف السياسي والاجتماعي والديني خلال العقدين المذكورين. حيث صاحب تنامي الظاهرة الإسلامية، والإحياء الديني آراء وأنماط سلوكية اتسمت بعدم النضج في فهم بعض النصوص وفي تطبيقها فأوقعها في بعض الأخطاء، والتي تراجعت بعدها عن ذلك وكتبت هي الأخرى أو جناح منها ما عرف بسلسلة «المراجعات».

كما يأتي هذا الكتاب -أيضاً - من أجل تقديم صياغة منطقية ومنهجية في تأسيس موقف معرفي ومنهجي إسلامي من قضية العنف أولاً، ثم طرح وسائل وسبل لإدارة الصراع انطلاقاً من رؤية منهجية طرح لها قواعد وأسس اعتمدت بصورة أساسية على قاعدة «الفهم» «الشامل» و«الرؤية الكلية» ومراعاة السياقات «الزمانية والمكانية» للنص الديني (القرآن والسنة)، حيث إن فهم «النص» تحكمه مبادئ وقيم عليا حاکمة لا ألفاظ مجردة أو أحكام مطلقة. لذا فقد اهتم في الجزء الأول من الكتاب ببيان معالم هذه المنهجية وتطبيقاتها على (النص الحديثي) بصفة خاصة.

ومن الموضوعات التي يتناولها الكتاب: الشمولية في فهم دلالات النصوص، عقلية الشورى أساس استقرار المجتمع، صراع الحضارات، الإرهاب والتحرير، أخطاء التعامل السائد مع تفجرات العنف السياسي في العالم الإسلامي.

(٣) الإطار الفكري للكتاب:

• المبررات المعرفية والاجتماعية:

رغم أن الكتاب يمكن وضعه ضمن الأدبيات التي تساهم في طرح حلول لما

مر بالمنطقة العربية من حوادث اتسمت بالعنف، كما أسلفنا الإشارة إليها، إلا أن الكتاب ينفرد بالبحث في جذور هذه الأزمة الفكرية التي تعد بالأساس أزمة عاشها ولا زال جزء من الفكر الإسلامي وبعض تياراته، والكاتب نفسه يعلل هذا التوجه الفكري للكتاب بالمبررات التاريخية والمعرفية التالية:

- ما زخر به تاريخ الأمة الإسلامية من أحداث وصراعات، وممارسات العنف والاقتيال بين الكثير من الفئات والطوائف، وما شكلته تلك الصراعات، من فترات الممالك والإمارات والسلطنات. ابتداء من مقتل الخليفة عثمان بن عفان، وما تلاه من أحداث وصراعات وعنف أدت إلى سقوط دولة الخلافة الراشدة وقيام دولة الاستبداد وإماراتها وعصبياتها.

- التغييرات التي حدثت في تكوين القاعدة الجماهيرية السياسية وما ترتب على ذلك من اختلال في نوعية القيادة، واختلال توجهاتها، وتشوه بنائها، مما انتهى بالأمة إلى الانحراف عن مسيرتها، واختلال بناء كيان صفواتها، وبالتالي إلى اختلال بناء الأمة وتضاؤل قوى الأداء والإبداع فيها.

- ما لفت نظر المؤلف من حديث استمع إليه يتضمن الموقف الشرعي حال الفتنة والعنف السياسي في المجتمع، وإشارة النبي ﷺ إلى: لزوم البيت، بل أكثر من ذلك وهو قوله «فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق ثوبك على وجهك يئوئ بإثمك وإثمه» - وهو ما سوف نشير إليه في مكانه - .

إن الكتاب يقدم بالأساس «منهجية فكرية» - والتي يمكن النظر إليها في ضوء الاهتمام المنهجي للكاتب والذي ظهر من قبل في دراسته (أزمة العقل المسلم) - للتعامل مع أحداث ووقائع الصراعات من ناحية، ومع أحاديث «الفتن» التي تُنظر «نبوياً» للموقف الشرعي لحكم المكلف في تعرضه لهذه الأحداث والوقائع - لاسيما داخل المجتمع المسلم - ومن ثم يؤكد الكاتب على بعدين مهمين في هذه المنهجية

الفكرية هما: النظرة الكلية أو ما أطلق عليه «الشمولية»، والبعد الثاني: مراعاة عنصرَي الزمان والمكان في درس النصوص لاسيما ما يتعلق بـ«نصوص الفتنة».

• التساؤل:

يبحث الكتاب في مسألة «إدارة» الصراع بالبحث عن طبيعة ذلك الصراع ومكوناته وإشكالاته في الفترة النبوية، وكيف أسهمت الإدارة النبوية في معالجته، وأي طريق سلكته؟، والسؤال كما يصيغه الكاتب: هل كانت الطبيعة الداخلية للصراع داخل المجتمع المكي هي السبب الذي أملى على الرسول أسلوب «الصبر» و«المقاومة السلمية» داخل مجتمع مكة، التي تربط المسلمين فيه والمشركين وشائج الرحم والانتماء لمجتمع واحد؟ وهل السبب في اختلاف إدارة الصراع بين مجتمعين منفصلين متواجهين عنه داخل المجتمع الواحد هو ما يفرق بينهم في اختلافات الانتماء السياسي والعقدي وما يستتبع ذلك من اختلاف توجه المشاعر الوجدانية والمصالح المادية والأدبية لكل مجتمع وصفواته الحاكمة؟

• الأهداف:

يسعى الكتاب إلى التعرف على العوامل المهمة المشتركة في السياسات النبوية ودلالاتها، التي تحدد معنى الأحداث ومعنى هذه السياسات، وأسباب اختيارات الأساليب والوسائل، التي لجأ إليها الرسول ﷺ في كل مرحلة من مراحل إدارة الصراع الإصلاحية الذي استهدفته الدعوة الإسلامية.

الوصول إلى فهم مقنع مترابط لمعنى الأحداث التي وقعت، وفهم دلالات السياسات النبوية التي اتبعها الرسول ﷺ والتزم بها على مدى عهد النبوة حتى وفاته ﷺ.

(٤) منهج الكتاب:

يمكن ملاحظة منهج الكتاب من خلال الجوانب المنهجية التالية:

- منهج دراسة الحالة في صورته التاريخية.

• استخدم الكاتب منهج دراسة الحالة ولكن في صورته التاريخية والذي يعرفه فير تشايلد بأنه «منهج في البحث الاجتماعي عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية. ويمكن أن تكون الوحدة موضوع الدراسة شخصاً معيناً أو أسرة أو جماعة اجتماعية أو نظام اجتماعي أو مجتمع محلي أو وطن معين».

ومن ناحية أخرى يشير الكاتب إلى كيفية عمله في الكتاب لتحقيق أهدافه وذلك من خلال:

- متابعة مسيرة الإسلام على مدى حياة الرسول ﷺ ومعرفة الأحداث والتفاصيل التي مرت على عهد حياة رسول الإسلام ﷺ ودلالاتها على وجهها الصحيح، وبشكل متوازن، وبأقل قدر من مزالق الخطأ والشطط، لأن المهم في هذا المنهج الكلي أن يتم رسم الصور الكبرى للقضايا المطروحة والحرص على الإحاطة بأكبر قدر ممكن من أبعاد هذه الصور.

- تأمل المسرح المكي الذي بدأ الرسول ﷺ فيه الدعوة إلى الإسلام، وما كان سيقرب على الدعوة من وجوه الإصلاح وإقامة قيم التوحيد والعدل والقضاء على ما تفشى في المجتمع من مفاهيم العنصرية والكبر وما تجر إليه من ممارسات الضلال والانحراف والفساد.

- تأمل الواقع المكي وأبعاد دعوة الرسول ﷺ الإصلاحية، عقدياً وسياسياً، وأسلوبه في إدارة الصراع السياسي العقدي في أعلى مستوياتها في ذلك المجتمع، والناجم عن الجهر بالدعوة الإسلامية التي تهدف إلى أعمق ألوان الإصلاح والتغيير الاجتماعي وأوسعها.

- تتبع أسلوب الرسول ﷺ ووسائله في إدارة الصراع السياسي داخل المجتمع والدولة في المدينة بكافة فئاتها، بما لهم من انتماءات متباينة (ومصالح فتوية وقبلية

وعقدية)، بين مسلمين في المدينة ويهود حولها، وبين مهاجرين من قريش وأنصار من الأوس والخزرج، وبين أولياء مؤمنين ومنافقين متربصين.

- المقارنة بين طريقة وأسلوب الرسول ﷺ في إدارة الصراعات السياسية بين المجتمع المكي والمجتمع المدني، وبين ما ارتآه قبل ذلك والتزم به داخل مجتمع مكة من نبذ العنف ورفضه وسيلة للتعامل مع مشاكل المجتمع الواحد وضرورة التزام الحلول السياسية لهذا اللون من الصراعات وترك التعامل مع أي انحراف أو ظلم يستخدم فيه العنف من قبل أي فئة من فئات الأمة ضد المسلمين إلى رحم الأمة وقادة الرأي العام والشورى فيها.

• الشمولية أو الكلية:

بالإضافة إلى منهج التتبع التاريخي للسيرة النبوية والتي تتيح للباحث جمع أكبر قدر من المعلومات والمفردات من الأحداث والوقائع حول ظاهرة ما أو مسألة شرعية معينة، إلا أن مرحلة «الجمع» لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الغاية من فهم وتفسير يقترب من الحقيقة للظاهرة موضوع الدراسة، لذلك طرح الكاتب عدة قواعد منهجية يمكن من خلالها تفسير المشكلة موضع الدراسة، هذه الرؤية المنهجية تعتمد على:

- الوحدة والتضافر والتكامل المعرفي بالاعتماد على محكم القرآن وصحيح السنة النبوية متناً وسنداً، مصدرًا دينيًا حاكمًا، إلى جانب اعتماد أسس العقل وطباع النفوس وسنن المجتمعات والكائنات مما يعرف بالعلوم الإنسانية، مصدرًا إنسانيًا مشهودًا، تفهم به الوقائع الإنسانية الحياتية الزمانية والمكانية، كما تدرك به مقاصد الوحي وثوابت هديه في المعاش والمعاد.

- الالتزام بالمنهجية الشمولية (الكلية) التحليلية، بناء على مصادر المعرفة الإنسانية وهي مصدر الوحي، ومصادر معارف عالم الشهادة (العلوم الإنسانية)،

وخاصة ما وفره العلم التجريبي والبحث العلمي المستفيض، في جوانب المعرفة الإنسانية المعاصرة.

• الزمان والمكان :

مراعاة بعدى الزمان والمكان في التعامل مع النصوص النبوية لاسيما ما يتعلق بالنصوص التي عرفت في كتب الحديث بـ«نصوص الفتنة»، ويطرح الكاتب مجموعة من القواعد في هذا الصدد هي:

١ - حاكمية المبادئ العامة، ويقصد بها تلك العلاقة المنهجية بين المبادئ والمفاهيم العامة الأساسية، وبين ما هو دونها من الفروع والقضايا والأحكام والحوادث، باعتبار أن هذه المبادئ والمفاهيم العليا هي مبادئ ومفاهيم حاكمية في الإسلام لما دونها وما ينضوي تحتها من الفروع والقضايا والأحكام.

٢ - قاعدة الاستحسان وهي ركيزة أساسية اعتمدتها الأصول الفقهية كأداة منهجية عملية للتغلب على هذا النوع من الإشكالات التي تنشأ حين يغم الأمر على الدارس، ولم يوفق إلى فهم يتسع مع المبادئ العامة وروح الشريعة ويحقق مقاصدها لما قد يكون من ضعف أو علة خفي مصدرها على الدارس في أمر السند.

٣ - معرفة الدارس لطبيعة الأمر المعروض، وهذه القاعدة تتعلق بالقدرة المعرفية للباحث للبعد الزماني والمكاني الذي أحاط بالنص والاعتبارات المركبة للقضية، والموقف الذي تعلق به النص، وما توخاه من وجوه جلب المصالح ودفع الأضرار على المستويات الحياتية والاجتماعية المختلفة في أبعادها الفردية والجماعية، والتي هي على جانب كبير من الأهمية في فهم معنى النص ودلالة الحدث.

٤ - البعد المعرفي للطبائع والسنن، وهذه القاعدة تتعلق بمدى قدرة الباحث وعمقه المعرفي بما يحدث بشأن ما ينطوي في الأمور والقضايا موضع النص من الطبائع والسنن (النفسي والاجتماعي).

(٥) المنهجية في التعامل مع «النص» الحديثي:

يتجاوز الكاتب تلك الرؤية المنهجية للإخباريين التي تعتقد في صحة كل حديث وكل خبر وكل أثر موجود في كتب الحديث، ويرى أن صحة المتن هي الأساس الأول والأهم في قبول أي نص من نصوص السنة النبوية، فإذا فسد المتن فلا قيمة «لوهم» صحة السند ويجب أن يتوقف العمل بمثل هذا النص أصلاً إلا أن يتضح وضع الصواب فيه، أما إذا لم يُنكر محتوى المتن، ولكن لم يُجزم بأدق المعايير العلمية بصحة السند، فلا يكون مثل هذا المتن موضع الحجة والتدليل المقدس، ولا يزيد موضعه على سبيل الاستثناء على الاستثناس به عند خاصة أهل العلم أثراً من الآثار لما يروا فيه من الحكمة، وذلك هو الأولى بمكانة سنة رسول الله ﷺ وقدسيتها.

ويؤكد أنه في حالة فساد السند فيجب ترك رواية النص على أنه سنة نبوية، وعدم الترويج له في الحديث إلى الناس وفي التعليم والفتوى. ويضيف -أيضاً- أنه في الأحاديث التي تتعلق بالغيب والإخبار عنه، مما لا يخضع لنظر العقل وقياسه، فلا يصح أن يُقبل فيه إلا العلم اليقيني، وهو أمر لا يكون إلا بالقرآن الكريم وبالمتوافر من السنة مع كثير من الحيلة والحذر وحسن فهم معاني الأحاديث ومقاصدها وحكمة تبليغها حديثاً نبوياً وليس قرآناً متلوّاً محفوظاً.

(٦) بعض التطبيقات المنهجية في «نصوص الفتنة»:

كما أشرنا من قبل أن هذا الكتاب يغلب عليه الطابع المنهجي، وتعليم المنهج مرجح على طرح التفاسير بصورة جاهزة عند دراسة الظواهر وقد حاول الكاتب إيراد بعض التطبيقات المنهجية التي اقترحها وقعد لها سالفاً. فأورد مجموعتين من «النص الحديثي»، الأولى تشير إلى الأمر بالكف أو الصبر عند جور السلطان أو سيادة الفتن والثانية أمر بالمواجهة عند السلطان أو عند الظلم والطغيان. وقدم لهما تفسيرات تنطلق من منهجيته السابقة فيما يلي:

• المجموعة الأولى: أحاديث «الكف» و«الصبر» و«عدم الخروج» ومن الأحاديث التي أوردها الكاتب في هذا الشأن:

- عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا ذر» قلت: لبيك يا رسول الله وسعديك فذكر الحديث قال فيه: «كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون البيت فيه، بالوصيف، (يعني القبر)؟» قلت: الله ورسوله أعلم أو قال: ما خار الله لي ورسوله قال: «عليك بالصبر» أو قال: «تصبر» ثم قال لي: يا أبا ذر قلت: لبيك وسعديك قال: «كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت، قد غرقت بالدم» قلت: ما خار الله لي ورسوله قال: «عليك بمن أنت منه» قلت: يا رسول الله أفلا آخذ سيفي وأضعه على عاتقي قال: «شاركت القوم إذن» قلت: فما تأمرني؟ قال: «تلتزم بيتك» قلت: فإن دخل علي بيتي؟ قال: «فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق ثوبك على وجهك يوء بإثمك وإثمه».

- «من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

- «من كره من أمره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية».

يذكر الكاتب تفسيراً لهذه الأحاديث في ضوء رؤيته المنهجية التي تراعى - كما ذكر - تفهم دلالات: الزمان والمكان وفهم التوازنات، والتركيبات النفسية والاجتماعية والحياتية والمعرفية، ويقرر في ضوء ذلك أن «مجمل هذه الأحاديث تعطى صورة عن حال ذلك المجتمع والمرحلة التي يمر بها وضرورة الخضوع للسلطة العامة ومقاومة بقايا الممجية والتوحش الصحراوي القبلي وما يزيكه من نوازع التمرد والتصارع والتمزق وما يمكن أن يواجهه ذلك المجتمع من اضطراب وصراع سياسي قد بدأت مؤثراته في نهاية حياة الرسول ﷺ في الثورة المضادة التي

انتشرت خاصة في وسط الجزيرة وجنوبها في حركات المتنبئين.

إذن فإن الظرف التاريخي و«الواقع» كانا السبب الذي استوجب أن تكون تلك التوجيهات النبوية على هذا النحو بالتزام الجماعة وشرعية سلطتها والبعد عن الصراع والتناحر، وأن تكون الأولوية لتثبيت دعائم المجتمع الجديد ونظامه الاجتماعي الحضاري ومقاومة نوازع الفردية والتشردم وعقلية الصراع والتغلب ونزعة التوحش والفوضى الكامنة لدى حديثي العهد بالإسلام والاجتماع الحضاري المنظم من الأعراب وزعاماتهم القبلية، فلا مجال في هذه الظروف الحرجة والأولويات الملحة لفتح الثغرات وتيسير التعللات.

• المجموعة الثانية: أحاديث استشعار بوقوع الاستبداد والظلم من رجال الدولة، ومن الأحاديث التي أوردها الكاتب في هذا الشأن:

- سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه ثم سألته، فأعرض عنه ثم سألته في الثانية، أو في الثالثة فجذبه الأشعث بن قيس وقال: «اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم».

- عن ابن مالك الأشجعي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم» قالوا: قلنا يا رسول الله أفلا ننبأهم عند ذلك؟ قال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من طاعة».

يذكر الكاتب تفسيره حول هذه الأحاديث الثلاثة السابقة بقوله: «إن الرسول ﷺ كان ينبه فيها ويحذر إلى بعض ما يمكن أن يقع من استبداد وظلم

واستعلاء من رجال الدولة والسلطة عامة وخاصة في الجزيرة من بعده في ظل ما كان عليه الصلاة والسلام يعلمه من معطيات، وما كان يتوقعه من تطورات، كشفت بعد الخلافة الراشدة عنها الأيام، ولكن من الملفت للنظر فيها أيضًا رد رسول الله ﷺ على ما دار فيها من حوارات تدور حين يحاول السائل أن يسأل كيف يتعامل مع انحرافات الحكام ولما يحيط بالمجتمع من ظروف؟ فكان من الواضح أن الرسول ﷺ كان يحذر بقوة ووضوح أن لا تكون نقائص الأحكام ذريعة ووسيلة إلى اللجوء إلى ما هو شائع في البيئة القبلية من اعتبار العنف وسيلة لتسوية النزاعات والتغالب وحسم الصراعات وأن يكون ذلك مبررًا ومشجعًا للتوجهات التمردية لدى القبائل للثورة والعصيان المسلح بأي حال من الأحوال فيسد بذلك الطريق على ما هو بادٍ لدى هذه القبائل من روح التوحش والتمرد على النظام فيمنع بإجابته الحاسمة على أولئك القوم أن تكون دعوى الظلم فيما بعد وسيلة وأداة بيد تلك القبائل للتمرد أو أن يعتبر العنف وسيلة لإدارة التدافع والصراع السياسي في المجتمع الناشئ، أي أن الإجابة لا تتوجه إلى مفهوم عدم المقاومة المدنية لتعديات الحكام والمنفذين ووجوب مقاومتها السلمية، ولكنها تعني في طبيعة الظرف إلى مواجهة الخطر القائم من نوازع العنف في المجتمع القبلي، وقد حدث فعلاً ما أشار إليه الرسول (ص) وتخوف منه في تمرد القبائل على الدولة وامتناعها بالفعل عن أداء الزكاة، والاستمرار في الانضواء في نظام الدولة والمجتمع المدني المنظم، والتي أخذت منذ ذلك الوقت في البحث عن مبررات لمشروعية التناحر والتغالب وسيلة إلى التمرد والعصيان. لكن المؤسف أن كثيرين ممن ساروا في ركاب السلطة والحكم بحسن نية أو غفلة أو ضرورة أو طلباً للنفع والجاء تجاهلوا الظروف الزمانية والمكانية التي حددت طبيعة تلك المقولات والتوجيهات النبوية ووظفوها لتمكين مظالم الحكم ومفاسده وتعدياته والاستسلام لأصحاب القوة والغلبة، وإلغاء دور

الأمة في مقاومة الفساد والانحراف.

ويضيف -أيضاً- أن الفهم السليم المنهجي لهذه النصوص لا يمكن أن يؤدي إلى إلغاء حق المقاومة المدنية أو عدم مسئولية الحكام عن مفسدهم ولا نزع سلطة الأمة وأهل الشورى فيها من استخدام كافة الوسائل في مقاومة الفساد والظلم وضد الفئات المفسدة المعتدية ضد سواها من أبناء الأمة وفئاتها. والأمة بجمهورها وقادة الرأي العام فيها ليسوا بحاجة إلى استخدام العنف لردع الحكام المعتدين ووضع حد لظلمهم وعدوانهم، فإن نزع يدهم من طاعة المفسدين والانصراف عنهم كفيل بإسقاطهم وهدم نظام تسلطهم، وهذا لا يتعارض والمبدأ العام في أن للأمة وممثليها الشرعيين السلطة الشرعية في معاقبة المفسدين والضرب على أيديهم والاقتصاص منهم حسب ما تمليه مصالح الأمة على أساس من مبادئ السياسة الشرعية، ولكن المهم هنا أن ندرك أن هذا الحق ليس للأفراد ولا للفئات فيما بينهم؛ لأن ذلك يمزق الرحم ويشل إرادة الأمة، ويفلت به زمام العنف والأحقاد والضغائن والثارات مما يغيب أصل القضايا ويدخل المجتمعات في حلقات مفرغة من العنف والنزاع والتمزق على ما نرى من حال الأمة حتى اليوم.

وهكذا فإن كل ما يفهم من هذه النصوص -حسب رؤية الكاتب- في ظل ظروفها هو وجوب التزام الجماعة والخضوع لترتيبات المجتمع المدني وسد كافة الدرائع للتمرد والفوضى والعصيان المسلح والردة إلى حياة البدائية القبلية، وأن وسائل المقاومة السلمية في نهاية المطاف كفيلة بنصرة الإصلاح وإحقاق الحق وقمع البغي والفساد، وأن ثمن الوسائل السلمية أهون وأجدى، ودونه لا يصلح للأمة حال ولا يقر لها قرار.

ويلفت الكاتب النظر إلى مسألة أخرى تساهم في طرح رؤيته الكلية حول مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدولة الإسلامية وهو جانب مواجهة الظلم

فيؤكد على «أنه لا يصح أن يساور مسلماً شك في أن الإسلام يوجب التزام العدل والإصلاح في نظام الحكم وإقامة قواعده على الشورى وواجب مقاومة ممارسات الظلم والقهر والاستبداد، فذلك من أسس الدين ونظامه الاجتماعي ومقاصده الشرعية التي تسري في آيات الوحي وممارسات النبوة وتوجيهاتها التي لا يمكن أن ترسم صورة كاملة صحيحة للإسلام ونظامه الاجتماعي دونها. روى أحمد وأصحاب السنن، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ وقد وضع رجله في الغرز: أي الجهاد أفضل؟ قال: «كلمة حق عند سلطان جائر». وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا ظالماً فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه».

ففي ضوء مجمل هذه الأحاديث النبوية وفي ضوء الأحاديث النبوية السابقة وفي ضوء آيات الكتاب الحكيم وكليات الشريعة، فإننا نعلم دون أدنى شك أن الإسلام لا يرضى الظلم والطغيان، ويدعو إلى مقاومته بالأساليب الصحيحة المناسبة ويؤسس للأساليب السياسية والمدنية لإقامة ركائز حكم الشورى العادل والتزام معالجة الانحراف السياسي سياسياً وليس بالعنف وسفك الدماء، فليس مما يليق بالرحم والمواطنة على أي حال، ومن أي أحد، اقتران جرائم القتل أو الذبح أو التعذيب أو التفجير والتدمير والتخريب لتحقيق أهداف أو مكاسب سياسية من أي لون، فليس ذلك من السمات التي يسعى الإسلام إلى قبولها في بناء مجتمع الإسلام، كذلك في نفس الوقت لا يصح أن نفهم من جملة تلك الأحاديث السابقة

أنها إباحة للظلم، ومنع لمقاومته، وعصيان تنفيذ مظالمه والانسحاب لها أو اللجوء إلى كافة الوسائل السياسية لمنع العدوان والظلم في أي شكل ومن أي لون وعن أي فرد أو فئة، ولكنها منع لتبرير التمزق والتناحر وسفك الدماء

هذه الأحاديث -أيضاً- في نهاية المطاف توجه الأمة وفئاتها وأفرادها إلى الالتزام بالجماعة وضبط النفس واللجوء إلى الوسائل المدنية والسياسية في مواجهة الظلم والانحرافات وذلك بالتعبير والاحتجاج، وبالمقاومة المدنية ورفض الإذعان للمعاصي والمظالم التي قد يأمر بها السلطان. وفي الغالب ومن الواضح أن الوسائل السلمية من قبل جمهور الأمة كافية لإصلاح الخلل السياسي، خاصة إذا ظهرت المؤسسات الدستورية وظهرتها التربية السياسية واستقر في ضمير الأمة منهج الشورى والتزام السبل السياسية لحل المشاكل السياسية في المجتمع، على غرار ما نشاهده في المجتمعات التي تنبعت إلى هذه الأبعاد الدستورية والتربوية. أما إذا افترضنا ظروف خاصة أن الوسائل السلمية لم تجد نفعا واستمر الظلم والبطش والعدوان، وفشل السلطان في أداء واجباته، فإن الأمر عند ذلك يصبح مسئولية الأمة وأهل الشورى وقادة الرأي العام فيها ولهم وعليهم مسئولية دفع عجلة الإصلاح ورفع يد البطش ووضع حد للمظالم، ولا شك أنه لا قبل لأي فئة ظالمة بما في ذلك السلطان، بمواجهة جمهور الأمة ولا حاجة في مثل هذه الحالة إلى اللجوء إلى القوة والعنف من قبل الأمة ضد الفئة الظالمة المعتدية بما في ذلك السلطان، فإما أن يعودوا عن غيهم وإلا انهارت القواعد من تحتهم، ولا عبرة في هذه الأحوال بما قد يحدث من تعديات الشعوب والأفراد.

(٧) النزاعات الدولية والمنهج الإسلامي:

تطرق -أيضاً- الكاتب على النزاعات الدولية مبرزاً رأى الإسلام فيها ويذكر أنه في حالة النزاع والصراع بين الأمم والدول والمجتمعات المستقلة فإن التوجيه

القرآني والمنهجي النبوي هو التعامل المباشر مع أهل الحل والصفوة الحاكمة في تلك المجتمعات لا مع جمهور الأمة والمجتمع المقهور فيها، وذلك إما تفاوضاً وسلماً طلباً للحق والعدل، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، ويكون ذلك بينهم وبين المسلمين سياسة وعهداً، وإلا فإن استخدام القوة بكل وسائلها الضرورية دون إسراف أمر ضروري، لأن جماهير الأمم وعامتها تبع لقادتها وصفوتها السياسية ووسيلة لها وتبع لها فيما تقترحه من الظلم والقهر، وهو ما عبرت عنه خطابات الرسول ﷺ إلى القياصرة والأكاسرة والملوك على ذلك العهد، وأثبتته التجربة على عهده ولقرون طويلة من بعده وهو ما برهنت عليه الممارسات والمواجهات الكبرى مع الأنظمة الغاشمة في القرن العشرين والتي ما تزال قائمة في علاقات الصراع بين الدول حتى اليوم. والإخاء والعدل وحس المسؤولية والتخلص من النوازع والأيديولوجيات القومية العنصرية والنفعية الحيوانية هي السبيل لإقرار السلام والأمن في القرية العالمية، وهي الدروس التي يمكن أن نفيد فيها من رسالة الإسلام والسلام العالمية.

(٨) صراع الحضارات وصحيفة المدينة:

وحول القضية التي أثارها الفكر الغربي حول صراع الحضارات يطرح الكاتب رؤية نبوية تؤكد على معاني السلام والتعايش العالمي من خلال صحيفة المدينة بخطابها الحضاري الارتقائي السلمي ووصايا الخلفاء الراشدين في الفتوح، تطرح هذه الرؤية الإنسانية، لإدارة الحوار بين الحضارات وتحقيق التوافق الارتقائي السلمي في خدمة الإنسان ورسالته الاستخلافية على هذه الأرض.

ويرى الكاتب أن للسلام والتعاون والرفاه العالمي أسساً وشروطاً ثلاثة يقوم عليها بناء الإسلام ولا بد للغرب والإنسانية من إدراكها وتبنيها بصدق ومشاركة الإسلام فيها. وأول هذه الأسس والشروط الثلاثة هو روح الانتماء الإنساني بين

الأمم والشعوب فهم جميعاً من نفس واحدة وما بينهم من تنوع هو للتعاون والتكامل، واختلاف الألوان هو من صور آيات خلق الله في الإنسان وإبداعه لا للتعصب والتفاضل والتعالي، فقيمة كل إنسان في ذاته وجوهره ورقي نفسه لا في عرقه أو لونه أو نسبه. وثاني هذه الشروط أو الأسس هو العدل، ولو على النفس أو القريب ولو إحقاقاً لحق الخصم، فلا سلام ولا أمن دون العدل؛ ولذلك كان العدل هو أحد الأسس التي تقوم عليها فلسفة الإسلام ورؤيته وبنائوه.

وثالث الشروط والأسس الكبرى التي يقوم عليها بناء الإسلام وبناء السلام هو حس المسؤولية، فمن أمن المساءلة والعقاب ضعف ضميره، ومال إلى الظلم والتجاوز وإساءة الأدب. ومفهوم الألوهية والدار الآخرة وشعائر الذكر والتواصل الدائم مع الله في الإسلام هو إلى جانب التعامل الثقافي والتربوي الأساس العقيدي لبناء حس المسؤولية عند الإنسان المسلم.

(٩) التحرير والإرهاب:

وفي جانب آخر لمسألة الصراع والعنف أكد الكاتب على شرعية مقاومة الاحتلال ورأى أنه من الطبيعي أن تقاوم الشعوب سطوة الاحتلال وأن تهب لدفع المطامع والمظالم من قبل قوى التسلط والعدوان والاحتلال والاستيطان، وأن تلك المقاومة لا تعد بأي حال عنف أو إرهاب كما تصورها آلة الإعلام الغربي والتي خصت المجاهدين وجنود التحرير في العالم الإسلامي بالتركيز والتشويه، ووصفت جهادهم للتحرير بأنه عنف وإرهاب.

ويفرق منهجياً بين الإرهاب والتحرير أو المقاومة، إن كلمة الإرهاب، هي الصفة الحقيقية لأعمال العنف التي يرتكبها في أي مكان مواطنون ضد مواطنين آخرين، سعيًا منهم إلى تحقيق غاياتهم ومطالبهم السياسية، وهو ما ينطبق على جل أعمال العنف التي تُرتكب في كثير من شرق أوروبا وغربها وفي أمريكا، أما أعمال

العنف التي تقوم بها الشعوب المستعمرة والمضطهدة، ضد الغزاة الاستعماريين التسلطيين أو الاستيطانيين، فهي من باب الدفاع الضروري عن النفس، وهى الوسيلة الوحيدة المشروعة، المتاحة أمام هذه الشعوب لتحرير أراضيها وشعوبها ضد قوة الاستعمار التسلطي أو الاستعمار الاستيطاني.

هذه التفرقة بين الإرهاب والتحرير والجهاد، يجب أن تكون واضحة في سياسات الأمم الحريضة على السلام، وحكومات البلاد الإسلامية والمؤسسات الإعلامية فيها، ولدى كل القوى التي تهتم بمستقبل السلام في العالم، فلا تنساق بغفلة، في خطة الإعلام الاستعماري، ضد شعوب الأمة، وتشويه قضاياها العادلة، وضد السلام الإنساني، وذلك بالخلط بين جرائم الإرهاب، وبين حروب المقاومة والجهاد من أجل التحرر من أغلال قوى القهر والتسلط والاستلاب.

(١٠) الإسلام ودواء عدل الإخاء الإنساني:

يختتم الكاتب رؤيته الحضارية لموقف الإسلام من النزاعات والعنف بتأكيدهِ على أن الإسلام دين ينفي أهم أسباب الصراع وهو العنصرية، وينفي أهم أسباب التظالم وهو النفعية الحيوانية، وكل ما وقع في تاريخ المسلمين من تعديات - والتي لا تقاس بتعديات الأمم الأخرى - إنما مصدره آثار مخلفات التراث الجاهلي من ثقافات الشعوب المسلمة وتلوثاتها العنصرية والنفعية الحيوانية.

لهذا خلا تاريخ المسلمين من الأحداث ومن التعديات العنصرية الكبرى التي لطخت تاريخ كثير من الأمم الأخرى، ولذلك أيضاً خلا تاريخ المسلمين والحضارة الإسلامية من توجيه العبقورية العلمية والحضارية نحو آلات الفتك والدمار وازدهرت فيها إبداعات العلم النافع والإعمار.

لقد كان التبييت (أي مهاجمة العدو ليلاً) قضية مهمة في الفقه الإسلامي أقضت مضاجع الفقهاء خشية إصابة الأبرياء فلم يبيحوه بعد لأي إلا بالحد الأدنى

وإلا لضرورة أكبر منه ترجح كفة المعتدين وتهزم جمع المدافعين عن الحق.

إن مسؤولية ما يجري اليوم في العالم من التظالم والصراع والقتال إنما مرده إلى ما في الحضارة المعاصرة من تنكر لمعاني الإخاء الإنساني وإنكار لمقاصد العدل في العلاقات الإنسانية، فالنزاعات العنصرية النفعية الحيوانية في هذه الحضارة هي التي تجر البشرية إلى أيديولوجيات القومية الاستعمارية التي تعمق المنطلقات العنصرية الاستعلائية والنفعية المادية الحيوانية، وهي التي تعمق الفروق والغربة بين أبناء البشرية وشعوبهم، وهي التي تزين المظالم والتعديت النفعية المادية الحيوانية باسم المصالح القومية، وهي التي تفسح المجال لدعاوى الاستعلاء وصيحات الحروب وتضليل الإعلام وتبرر اختلاف الموازين والمكايل حسب توجهت الأهواء والشهوات.
